

للأمم المتحدة خلال زيارته الأخيرة لخيمات تندوف والمنطقة المغاربية على قضية وحدتنا الترابية.

وهو ما يدعونا إلى تكثيف الجهود وتنسيق الأدوار من أجل التصدي لمثل هذه الانحرافات التي تستهدف النيل من وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية.

إن هذه المحطة تستدعي منا أقصى درجات اليقظة والتعبئة الشاملة، برلمانا وحكومة وأحزاب وبقابات ومجتمع مدني، من أجل الإسهام في التصدي لهذه التدايعات على اعتبار أن التعبئة هي السلاح الأنجع أو إحدى أنجع الأسلحة لرفع كل التحديات ومجابهة العقبات التي تعترض المسار الديمقراطي والتنموي الذي تنخرط فيه بلادنا بثبات.

ويقينا أن السؤال الجوهري والتحدي الأساسي الذي يتعين علينا استحضاره على الدوام هو كيف نحول هذه الأزمة إلى فرصة سياسية نضالية لفضح خصوم الوحدة الترابية للمغرب وإسقاط الأفتنة عن حملاتهم السياسية والإعلامية التي يبدو أنها لا تزال تهل من معين الحرب الباردة وقاموسها المتهافت.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

تعتبر هذه الدورة هي الأخيرة في ولاية مجلس النواب والحكومة، مع ما تحمله من رهانات وتحديات تتصل بتحيين الترسنة القانونية سواء تعلق الأمر بالتدابير التشريعية الواجب اتخاذها لأجراً وتنزيل مقتضيات دستور 2011، والتي تتوزع بين قوانين تنظيمية وقوانين عادية، فضلا عن التدابير الرامية إلى ملائمة بعض التشريعات مع أحكام الدستور من جهة، وتنفيذ إلتزامات بلادنا على الصعيد الدولي من خلال ملائمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا أو التي انضمت إليها، أو من خلال سن تشريعات جديدة تطبيقا لالتزامات بلادنا مع شركائها الدوليين من جهة أخرى.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين نشاطا مكثفا لمجلس المستشارين ووثيرة عمل متصاعدة على عدة مستويات، وفي هذا الإطار جرى عقد دورة استثنائية للبرلمان بمجلسيه بمبادرة من كافة أعضائه بتاريخ 12 مارس 2016 خصص جدول أعمالها للاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة حول آخر مستجدات القضية الوطنية، وصدر على إثر ذلك بيان عن أعضاء مجلسي البرلمان شجب فيه ممثلو الأمة بأشد وأقوى العبارات المواقف المنحازة وغير المسؤولة والتصريحات المستفزة للأمين العام للأمم المتحدة وعبروا عن رفضهم لها جملة وتفصيلا، معتبرين أن مثل هذه التصريحات تشكل انحرافا خطيرا عن نبل أهداف ورسالة وطبيعة منظمة الأمم المتحدة، وخروجها عن ميثاقها المؤسس، وعن ما راكته هذه المنظمة من أعراف وتقاليد وقواعد في مجال التجرد والحياد وفي السعي إلى خدمة السلم والاستقرار عبر العالم.

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين

التاريخ: الجمعة 29 جادى الآخر 1437 (8 أبريل 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شهاش رئيس المجلس.

التوقيت: سبع وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: افتتاح الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2015-2016.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شهاش، رئيس المجلس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات الوزيرات المحترمات،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2015-2016.

وخير ما نفتح به هذه الدورة آيات بينات يتلوها على مسامعنا المقرئ عبد الحميد قنديل.

المقرئ السيد عبد الحميد قنديل:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

باسم الله الرحمن الرحيم.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَثَلًا لِبَعْضِ أَنْبِيَائِهِمْ هُوَ مَسَّكُمْ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ

صدق الله العظيم.

السيد الرئيس:

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إن هذه الدورة التي نفتحها اليوم طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، تنعقد في ظل ظرفية وطنية ودولية دقيقة بالنسبة لقضية وحدتنا الترابية، وذلك على إثر تداعيات الانزلاقات الخطيرة لمواقف الأمين العام

أنظمة التقاعد ومعاشات ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفتة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وفي هذا الإطار، تؤكد عزم مكتب المجلس على كل حال، على المضي قدما في دراسة مختلف مشاريع ومقترحات القوانين التي لا تزال قيد الدرس، وندعو اللجان الدائمة من هذا المنبر وبهذه المناسبة إلى التعجيل ببرمجة باقي النصوص.

وأود في هذا السياق، أن أسجل أن مجلس المستشارين، بمختلف مكوناته وهيكله، ما فتئ يؤكد مكانته كؤسسة ذات استقلالية وسلطة تشريعية وقوة اقتراحية، في إطار من التكامل والتعاون مع مجلس النواب طبقا لما ينص عليه الدستور.

ومن هذا المنطلق، فإننا نجد التأكيد على أنه لا يمكن تحجيم أو تقليص دور مجلس المستشارين إلى مجرد غرفة لتسجيل النصوص القانونية، أو مجلس لاستدراك الزمن التشريعي، ذلك أن مجلس المستشارين، كما أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية السادسة، وأستشهد: "يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية". انتهى كلام جلالة الملك.

حضرات السيدات والسادة،

بموازاة مع العمل التشريعي، توصلت اللجان الدائمة بأربع طلبات جديدة لمناقشة مواضيع عامة، يتعلق اثنان منها، بعقد اجتماع مشترك بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان، حول موضوع تعليق الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي، وبمهم الطلب الثالث، عقد اجتماع مشترك للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين، بشأن موضوع شغب الملاعب.

فيما يتمحور الطلب الرابع الذي قُدم للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، حول وضعية التكوين المهني.

وبطبيعة الحال، فإن رئاسة ومكتب المجلس قاما بمجرد التوصل بهذه الطلبات على إحالتها على من يعينهم الأمر في القطاعات الحكومية، ولانلنا ننتظر.

وفي إطار التجاوب مع الطلبات المحالة على الحكومة في الدورة السابقة، فقد توصلت لجنة الجماعات الترابية والبنيات الأساسية بجواب الوزارة المكلفة بالنقل، بخصوص دراسة وتقييم نتائج عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية.

وتكريسا للتفاعل الايجابي لمجلس المستشارين مع مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى المساهمة في العملية التشريعية، فقد توصل المجلس بمذكرات مطلية، تتضمن وجهات نظر بعض الهيئات حول بعض مشاريع القوانين المعروضة على اللجان الدائمة.

وفي سياق التعبئة الوطنية، انخرط مجلس المستشارين بمختلف مكوناته في المسيرة الوطنية التي تم تنظيمها بتاريخ 13 مارس 2016 بالرباط، والتي جسدت ملحمة وطنية للتنديد بصوت واحد بما يحاك ضد قضية وحدتنا الترابية، واستنكار التصريحات غير الموضوعية وغير المسبوقة والمنحازة للأمين العام للأمم المتحدة والتأكيد على الإجماع الوطني في التشبث بمغربية الصحراء.

إننا واذ نستحضر في هذا الصدد الآفاق الواعدة والمتجددة التي تفتحها الزيارات الملكية السامية لعدد من البلدان الوازنة على الصعيد الدولي، والجهود المتواصلة التي ينهض بها قائد البلاد من أجل استكمال مسلسل البناء المؤسساتي وتحسين نموذجنا الديمقراطي التثموي وتأمين استقرار بلادنا، فإننا نأمل أن يتم تجاوز هذا المنعطف الخطير الذي يشكل سابقة تمس جوهر ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما في ظل مبادرة الحكم الذاتي التي تحظى بإشادة واسعة من قبل المنتظم الدولي.

حضرات السيدات والسادة،

عرفت الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2015 وأبريل 2016، عمل متواصل للجان الدائمة، تميزت بعقد اجتماع مشترك بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس آخر مستجدات القضية الوطنية، وهو الاجتماع الذي تمخضت عنه مبادرة عقد الدورة الاستثنائية السالفة الذكر.

كما عقدت اللجان البرلمانية الدائمة على مستوى العمل التشريعي 16 اجتماعا، واستغرق عملها 44 ساعة و25 دقيقة، ومن بين 41 مشروع قانون تمت إحالته على المجلس تمت برمجة 24 نصا وتمت الموافقة على 13 منها، ستم دراستها والتصويت عليها في الجلسة التشريعية التي ستنعقد مباشرة بعد هذه الجلسة الافتتاحية.

ويتعلق الأمر بمشاريع قوانين مهيكلتهاهم:

- العلامات المميزة لمنتجات الصناعة التقليدية؛
- سلامة السدود والمباني الآلية للسقوط؛
- تنظيم عمليات التجديد الحضري؛
- الترحال الرعوي وتهبئة وتدير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية؛
- اقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها؛
- المراكز الاستشفائية الجامعية؛
- مشروع قانون إطار لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛
- النظام الأساسي للصحفيين المهنيين.

هذا، إلى جانب نصوص تغير وتتم القوانين المتعلقة بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية، ونظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية ومدونة التجارة البحرية.

وكنا نأمل أن يتأني الشروع في دراسة باقي النصوص لولا تعذر برمجتها على مستوى مكاتب اللجان، وفي مقدمتها مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح

مسار بناء النموذج المذكور عبر تنظيم هذا المنتدى الذي يمثل مبادرة هي الأولى من نوعها تعقد بمناسبة يوم أممي هو اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، ذلك أن مجلس المستشارين يستثمر بكل فعالية موقعه الدستوري وميزته المتمثلة في تعدد التخصصات والتمثيلات الترابية والمهنية والنقابية، ودوره كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين في إطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية قائم على التضامن بكل أبعاده". انتهى نص الفقرة التي أردت أن استشهد بها من الرسالة الملكية السامية لهذا المنتدى.

وقد جسدت تنظيم هذه التظاهرة الدولية ثقة المنتظم الدولي في المملكة المغربية وتأكيد صورتها كأرض للحوار والنقاش، حيث تميزت بالحضور الدولي الوزان وانخراط الحكومة مشكورة وممثلي مؤسسات وطنية فاعلة ومجموعة من الخبراء والفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين مشكورين، وقد توج هذا المنتدى باعتماد "إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية" والوثيقة المرجعية بشأن النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية. حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس 16 وفدا يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية.

كما شارك المجلس في الفترة الفاصلة بين الدورتين في 17 تظاهرة إقليمية ودولية، وعلى رأسها الزيارة التي قمنا بها على رأس وفد من المجلس إلى المملكة المتحدة بدعوة من مجلس اللوردات البريطاني ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية بين 13 و16 من شهر مارس الماضي، حيث التقينا مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين رفيعي المستوى وتناولنا مختلف القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك وهي الزيارة التي أثمرت مخرجات ومكاسب على درجة كبيرة من الأهمية، سوف نحرص على إطلاعكم بها قريبا.

وقد شاركنا أيضا على رأس وفد برلماني هام في أشغال الجمعية 134 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بلوساكا عاصمة جمهورية زامبيا في الفترة الممتدة من 19 إلى 23 من شهر مارس 2016.

وقد تميزت مشاركتنا باللقاء الذي جمعنا برئيس الاتحاد البرلماني الدولي السيد صابر تشودري والذي أكد خلاله بأن احتضان المغرب لندوة برلمانية على هامش أشغال "Cop22" ستشكل فرصة لإبراز دور البرلمانات في إقرار التشريعات وسن السياسات العمومية حول التغيرات المناخية وفقا للالتزامات المتضمنة في اتفاقية باريس، وذلك في سياق التحضيرات الجارية لاحتضان بلادنا للدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والتي ستعقد بمراكش في غضون شهر نوفمبر 2016.

وقدم الوفد البرلماني المغربي خلال نفس اللقاء طلبا حظي بالموافقة يرمي

ووعيا من المجلس، بما يمكن أن تحمله هذه المبادرات من اقتراحات لتجويد النصوص التشريعية، فقد تمت إحالتها على الفرق والمجموعات البرلمانية لاتخاذها، إن رغبت في ذلك، كأرضية لاغناء التعديلات التي تقدر تقديمها حول النصوص المعنية.

وشهدت هذه الفترة كذلك تشكيل لجنة عهد إليها باقتراح تعديلات توافقية حول النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وتفصيل العديد من مقتضياته، أخذا بعين الاعتبار المستجدات التي أفرزتها الممارسة والرغبة التي تحدو المجلس في الاستفادة من الممارسات الفضلى الموجودة من حولها. وفي أفق التحضير للجلسة الشهرية التي ستخصص للأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة في هذه الدورة، فقد توصل مكتب المستشارين بمقترحات الفرق والمجموعات البرلمانية ذات الصلة، وقرر، يعني المكتب، تحديد محورين للجلسة المذكورة حول القضايا التالية:

- أولا، تنمية المناطق القروية والجلبية في ضوء الحكامة الجهوية؛

- ثانيا، تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

أما على مستوى رصيد الأسئلة، فقد توصل مكتب المجلس بما مجموعه 316 سؤالاً جديداً، ضمنها 66 سؤالاً كتابيا و250 سؤالاً شفويا، تتمحور حول قضايا تكتسي راهنية وتستأثر باهتمام الرأي العام محليا ووطنيا.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد توصل المجلس على التوالي بالقرارين رقم 16/991 و16/992 الذين بت المجلس الدستوري بموجبها في مدى مطابقة القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة لمقتضيات الدستور.

كما ورد على المجلس 5 قرارات أصدرها المجلس الدستوري بخصوص رفض طلبات إلغاء انتخاب 5 مستشارين.

وقد توصل المجلس كذلك بتقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2014 والذي سيبرمج تقديمه في جلسة عامة مشتركة بتنسيق مع مجلس النواب في أقرب الآجال.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين أيضا بحدث هام تمثل في تنظيم مجلسنا للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية تحت شعار "تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك" يومي 19 و20 فبراير 2016 والذي حظي بشرف الرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

ومهذه المناسبة نسجل بكل اعتزاز وفخر كذلك مضامين الرسالة الملكية السامية التاريخية الموجهة إلى المشاركين في هذا المنتدى، والتي نوه فيها جلالتنا بمساهمة مجلس المستشارين في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، إذ قال جلالتنا:

"لا يفوتنا أن نوه في هذه المناسبة بمساهمة مجلس المستشارين في

والمبادرات الهادفة إلى تحقيق المزيد من النجاعة والمردودية وتجويد العمل البرلماني.

وضمن نفس الإطار، أشرفنا على افتتاح أشغال الجمع العام العادي لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس المستشارين في غضون شهر مارس المنصرم وأكدنا ونعيد التأكيد على التزام المجلس بالتفاعل الإيجابي مع كل التوصيات التي تهم الارتقاء بالعمل الاجتماعي لموظفات وموظفي مجلس المستشارين.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

قبل الختام، أود الإشارة إلى الحدث الهام الذي سيميز دورة أبريل الحالية والمتمثل في إجراء انتخاب 3 أعضاء بالمحكمة الدستورية، طبقا لمقتضيات الفصل 130 من الدستور، وأود أن أعرب باسم مكتب مجلس المستشارين، عن أملنا في أن تتضافر جهودنا جميعا من أجل تنزيل سليم لهذا المقتضى الدستوري.

كما أود أن أعبر عن أملنا الكبير، في أن تكون هذه الدورة كذلك حافلة بالعطاء وحلبى بالإنتاج التشريعي الجيد، والعمل البرلماني الراقي خدمة للمصلحة العليا لوطننا.

وبهذه المناسبة أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من السيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، والسيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، والسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات، والسادة رؤساء اللجان الدائمة، وكافة السيدات والسادة المستشارين على ما أبدوه من حسن تعاون وتفهم طيلة الفترة الفاصلة بين الدورتين، كان له الأثر المهم على نجاح عمل مجلس المستشارين، ومكن من المساهمة النوعية والدراسة المعمقة للنصوص الحالية على المجلس، في أجواء اتسمت عموما بالتوافق الإيجابي وطبعتها الجديدة وممتهى الإحساس بالمسؤولية.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى موظفات وموظفي المجلس على تفانيهم في القيام بواجبهم.

والشكر كذلك الجزيل موصول إلى ممثلات وممثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على مواكبتهم لأشغال المجلس وأنشطته، ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم وحرمة الله تعالى بركاته.

أترك المكان الآن للأستاذ محمد الأنصاري الخليفة الأول للرئيس لترأس وإدارة الجلسة التشريعية.

وشكرا لكم.

إلى احتضان المغرب في أواخر 2016 لفعاليات الندوة البرلمانية الجهوية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط حول موضوع "ترجمة الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان في الواقع الوطني، مساهمة البرلمان في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة".

وفي إطار استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لبلورة خطة إستراتيجية لسنة 2017 وما بعدها، رحب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بمقترح تقدمنا به باسم البرلمان المغربي بمجلسيه بعد تنسيق مع زملائنا في مجلس النواب وعلى رأسهم السيد الرئيس المحترم رئيس مجلس النواب، طلب يرمي إلى اعتماد برنامج عمل في إطار مشروع هذه الإستراتيجية الجديدة تحت عنوان "وضع العدالة الاجتماعية في قلب التنمية المستدامة"، وهي مبادرة تهل من مرجعية الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة الممتدة من سنة 2015 إلى 2030 التي صادقت عليها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، كما تستحضر أهمية وضع مقومات العدالة الاجتماعية كأساس لتحقيق تنمية مستدامة فعالة ومبتكرة، وبذلك أصبحت تجربة المنتدى البرلماني الذي عقد برحاب هذا المجلس بشأن العدالة الاجتماعية تحظى اليوم بعد أمني.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتتميم العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، استقبل مجلسنا وفدين هامين عن منتدى رؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبي ما يعرف بـ "FOPREL" وعن برلمان أمريكا الوسطى أو ما يعرف بـ "PARLACEN"، وشكلت هذه اللقاءات فرصة للتعبير عن الاعتزاز بالدينامية المتميزة التي تشهدها علاقات المملكة المغربية مع بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي، وكذا روح التشاور القائمة حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا الصدد قناعتنا في مكتب مجلس المستشارين أن هناك أفقا جديدا يفتح أمام دبلوماسيتنا البرلمانية على مستوى هذه القارة أو هذا الجزء الهام من قارة أمريكا اللاتينية.

وبخصوص الشؤون الإدارية للمجلس، فقد أشرفنا البارحة على أشغال الدورة الثالثة للنتقى موظفات وموظفي مجلس المستشارين، الذي شكل فرصة للحوار بين مختلف مكونات المجلس، في إطار المقاربة التشاركية التي اخترناها كنهجية للعمل وأسلوب في التدبير.

وأود من هذا المنبر أن أحيي الموظفين والموظفات دياب مجلس المستشارين على روحهم البناءة، ولقد شكل هذا الملتنقى كذلك مناسبة لتدارس سبل تحديث الإدارة البرلمانية وتأهيل الموارد البشرية للمجلس تماشيا مع إستراتيجية عملنا خلال الثلاث سنوات المقبلة.

ونؤكد بهذه المناسبة على استعدادنا الدائم للتفاعل مع كل التوصيات